يُعرَّف الماءُ على أنه السائلُ الساقطُ من الغيوم، والذي يشكل السيولَ والبحيراتِ والبحارَ،بل ويُعد الماءُ أهمَّ متطلباتِ الحياة الرئيسة، حيث يُستخدمُ للشرب، وريّ المزروعات، وللتصنيع وغيرها من النشاطات.

إدارة المياه تعرَّف بأنها النشاط الذي يتكون من التخطيطِ للاستخدام الأمثل لمصادر المياه وتطويرها وتوزيعها وإداراتها. في العالم المثالي، تخطيطُ إدارة المياه تأخذ بعين الاعتبار كلَّ استخدامات المياه المحتملة وتبحث في توزيع عادل للمياه؛ لتلبية كلّ هذه الاحتياجات والمتطلبات.

كثيرٌ من الجهودِ في إدارة المياه موجهة بشكل مباشر نحوَ استخدام أمثلَ للمياه، وتقليل التأثيرات البيئية لاستخدام المياهِ على الطبيعة. الإدارة الناجحة لأيّ مصدر تحتاجُ معرفةً دقيقةً عن المصادر المتوفرة، وعن الاستخدامات التي يتم توظيفُها بها، وعن الطلبِ على هذهِ المصادر، وقياسيات ومعالجات لتقييم أهمية واستحقاق المتطلبات والآليات؛ لتحويلِ القرارات السياسية لأعمال على أرض الواقع.

يُعتبَرالفلسطينيون من أكثرِ الشعوبِ فقراً وإجهاداً من الناحية المائية في منطقة الشرق الأوسط، حيث إنّ سكانَ المنطقة لديهم أقل نِسَب استهلاكٍ للمياه، بالرغم من وجود بعض المحفزات لاستخدام هذا المصدر الحرج بطريقة فاعلية.

إدارةُ مصادر المياه وتوزيعُها يجب أن توضَعَ على لائحة التفاوض السلمي؛ لسد الاحتياجات المائية المتزايدة للجانب الفلسطيني في القطاعات كافةً.

في منطقة شبه جافة مثل فلسطين، والتي لديها كمية محدودة من المياه الصالحة للشرب، تصبح معالجة المياه العادمة ضرورة أساسية لحماية البيئة، وحفظ كمية كبيرة من المياه، والتي بدورها قد تستخدم في الزراعة أو الصناعة.

إنه من الأساسي أن يتم فحص الحالة البيئية في الضفة الغربية في ظل التغيرات السياسية، ولا يمكن إنكار أنه قد تم إعطاء القليل من الانتباه للمصادر الطبيعية وحماية البيئة في السنوات الثلاثين الأخيرة من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، لكن سياسة الاحتلال عبر هذه السنين حتى اليوم هي أن يتم استخدام هذه المصادر من الأراضي أو المياه في الضفة الغربية لصالح الإسرائيليين، دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة سكان الأراضي الفلسطينية المحليين. آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية تم مصادرتها –ولا زالت المصادرة مستمرة- لإقامة المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية على هذه الأراضي.

لا زالت إسرائيل تستحوذ على 70% من أراضي الضفة الغربية، إضافة إلى أن حكومة الاحتلال تقوم باستغلال مصادر المياه في الضفة الغربية، في حين أن تزويد سلطة الاحتلال للضفة الغربية من المياه يبقى محدوداً. حتى بعد خمس سنوات من اتفاقية مدريد، ما زال الفلسطينيون يعانون من استيلاء الإسرائيلين على الأراضي الفلسطينية. وبينما ينتظر العالم حمامة السلام لتخرج من البيت الأبيض، تقوم حكومة الاحتلال باستغلال هذا الوقت لإكمال عالمها الجديد في الضفة الغربية، عالم فيه المزيد من التحكم والاستغلال.

لا زال الفلسطينيون آملين بأن تحل هذه القضايا باستمرار عمليات التفاوض، في حين أن الحقيقة المرة هي أن الفلسطينيين قد يبقون بجزء قليل من الأراضي والمياه، والتي قد لا تكون كافية لبناء دولتهم.

في هذه الأيام، تشكل مشكلة نقص المياه تحدياً كبيراً يواجه العديد من الدول في منطقة الشرق الأوسط، الضفة الغربية في فلسطين تعتبر مكاناً فريداً، حيث أن نقص المياه مصحوب بتقلبات متعددة للأحداث والصراعات السياسية في المنطقة، والتي تقود إلى مصفوفة معقدة من العلاقات التي تحتاج إلى الحذر والأساليب الذكية للتأقلم والإدارة السليمة.